الأوضاع الادارية في قضاء القرنة في العهد العثماني

أ.م. د. نجاة عبد الكريم عبد السادة الباحث. سعد خلف جبر

كلية الآداب / جامعة البصرة

الملخص

يكتسب موضوع الأوضاع الإدارية أهمية خاصة لكونه يمثل فلسفة النظام السياسي ونظرته إلى مؤسسات الحكم ،والكيفية التي تعمل بها لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات ذات النفع العام.

يتناول البحث الأوضاع الإدارية في قضاء القرنة في المدة ما بين(١٨٦٩-١٩١٤) وتشكيلاته والكيفية التي ظهر فيها النظام الإداري في القضاء والتقسيمات الإدارية فيه والقرى التابعة له والمنشئات الحكومية ودورها في القضاء .

The Administrative Situation in the Ottoman era

Asst .Prof. Dr. Najat Abd Al kareem Abd Al sada

Recearcher . Saad Khalaf Jaber

College of Arts / University of Basrah

Abstract

The issue of administrative conditions is particularly important because it represents the philosophy of the political system and its view to the institutions of governance, and how it works to satisfy public needs and provide services of public benefit.

The research deals with the administrative situation in the district of Al-Qarnhah in the period between 1869-1914 and its composition and how the administrative system in the judiciary, administrative divisions, the villages affiliated with it and the governmental institutions and their role in the judiciary appeared.

المقدمة

صنفت البصرة منذ الاحتلال العثماني لها سنة ١٥٤٦م من ولايات ، السالیانة[١] وإنّ أغلب ألوية ولاية(أيالة) البصرة هي عبارة عن قلاع حربية سيطرت عليها القوات العثمانية للحفاظ على البصرة والملاحة في شط العرب[٢] نتيجة الانتفاضات العشائرية المتكررة فيها[٣].

وكانت حدود هذه الولاية في القرن السابع عشر هي ولاية بغداد من الشمال ، والكوفة والنجف من الغرب والإحساء من الجنوب وبلاد فارس من الشرق[٤] وظل الوضع الإداري على هذا الشاكلة حتى منتصف القرن التاسع عشر، أي في عهد الوالي نامق باشا[٥] الذي أحدث تغييرات مهمة في الإدارة ،إذ جعل البصرة ولاية آمنه، وذلك على أثر فشل المتسلمين في الولاية في القضاء على الثورات العشائرية المتكررة ،ولتسهيل إدارة أمور البلاد فيها[٦].

وفي سنة ١٨٦٢م أصبحت ولاية البصرة متسلميه ،ومن ثم عادت إلى ولاية بعد سنة من هذا التاريخ، وفي عهد مدحت باشا[٧] أصبحت ولاية البصرة لواء تابع إلى ولاية بغداد[٨]، وفي سنة ١٨٧٥ أصبحت البصرة ولاية إلاَ إنّها سرعان ما أنزلت مرة أخرى إلى درجة متسلميه ، وفي حدود سنة ١٨٨٤ أصبحت ولاية ، واحتفظت بوصفها ولاية، ولم تنظم إلى ولاية بغداد حتى سقوط الدولة العثمانية على يد القوات البريطانية سنة ١٩١٨[٩]

أولا- الجهاز الإداري في قضاء القرنة :

كان النظام الإداري قبل إدخال التنظيمات[١٠] أشبه بنظام الأعراف والتقاليد العشائرية الموروثة، وكانت معظم المناطق العشائرية واقعة تحت نفوذ وسيطرت، الشيوخ الذين سيطروا على بعض المناصب مقابل حفظ الأمن وتسديد الضرائب وتسمى هذه الطريقة بنظام الالتزام[١١]،في إدارة المقاطعات[١٢] وكانت القرنة[١٣] واقعة تحت سيطرت عشائر المنتفق وتحت هيمنة شيوخها من بيت السعدون وإنّ هذا يدل

على عدم وجود طريقة حكم عثماني واضحة بسبب ضعف السلطة المركزية العثمانية، وإنّ هدف الولاة العثمانيين إرسال أكبر كمية من الأموال إلى الاستانة ، من أجل أرضاء السلطان العثماني، لذا فأنّ جميع القوانين والأنظمة كانت مجرد حبر على ورق .

وقد ذهبت كل المحاولات العثمانية للإصلاح سدى بسبب سياسة الولاة المستبدين والمسرفين[١٤] ظهرت في خضم هذه الأوضاع التي مرت بها الدولة العثمانية فئة من المثقفين الشباب الذين تأثروا بالثقافة الغربية والذين لم يكتفوا بمفاهيم الاصلاح وإجراءاته التي طبقها بعض السلاطين[١٥].

وعندما تولى مدحت باشا ولاية بغداد(١٨٦٩-١٨٧٢) م شرع بإدخال قانون الولايات الذي كان قد صدر سنة ١٨٦٤م، وبموجبة ألغيت التقسيمات الإدارية السابقة للولايات واستبدلت بقانون جديد[١٦]، واحتفظت الوحدات الإدارية بأسمائها القديمة السنجق[١٧](اللواء) والقضاء[١٨] والناحية[١٩] بتسمياتها القديمة، فإنّ ولاية البصرة على وفق ذلك تألفت من أربعة ألوية هي البصرة والعمارة والمنتفق ونجد، وأربعة وعشرين قضاءا وثلاثين ناحية[٢٠]،على وفق الاتفاق الذي جرى بين مدحت باشا والشيخ ناصر السعدون[٢١] من أجل تشكيل لواء المنتفق، وترك الأراضي الواقعة على ضفاف شط العرب ونهري دجلة والفرات وإعادتها إلى لواء البصرة ، حيث تّم أنتزاع موقع مزيرعة والشرش وبني منصور والمدينة من نفوذ المنتفق وإلحاقها في البصرة وتأسيس قضاء القرنة [٢٢] وبذلك أصبحت القرنة قضاءً تابعاً إلى لواء البصرة، ويديرها قائمقام، وارتبطت بها نواحٍ أربعة هي المدينة والنشوة وبني منصور و(الدير والشرش)[٢٣].

ثانياً التشكيلات الإدارية في قضاء القرنــة :

أ – مركز إدارة القضاء :

يقوم الوالي بتعين قائممقام على كل قضاء[٢٤] وعدت القرنة قائممقامية من الصنف الأول، ومركز قضائها في قصبة القرنة[٢٥] وكان رفعت بيك أول قائممقام تّم تعيينه في القضاء من قبل مدحت باشا سنة ١٨٦٩م[٢٦] .وبنيت في وسط قصبة القرنة دار للحكومة ، وضمت هذه الدائرة إلى جانب القائممقام بعض موظفي الدولة من مساعدي القائممقام، وهم نائبه ومدير المال (مال مديري) وكاتب التحريرات (تحريرات كاتبي) وأمين الصندوق (صندوق أميني)[٢٧] وتكونت القصبة من عدة أحياء أهمها العقيد الذي يقع قرب شاطئ نهر دجلة ، والسوق الذي يقع وسط القصبة، وفيها شوارع ترابية ضيقة وغير منتظمة[٢٨] وفيها مائتان واربع وثمانون منزلاً، وبناء هذه المنازل من الحجارة ، والقصب[٢٩].

ويعدّ قائممقام القرنة مسؤولاً أمامّ متصرف[٣٠] لواء البصرة في جميع الأمور الإدارية والمالية والأمنية، ويعدّ أكبر موظف إجرائي في القضاء، إنّ مهامه ومسؤولياته متشابهة مع تلك التي يوديها المتصرف لكن بحدود قضائه[٣١] ومن صلاحياته ترأس مجلس إدارة القضاء ، والعمل على تنفيذ مقرراته بعد أخذ الإذن من متصرف اللواء، وتفتيش دوائر القضاء، والنواحي التابعة للقضاء، وهو المسؤول عن تحصيل واردات القضاء والنواحي،وإرسالها إلى مركز اللواء واستيفاء، المصروفات[٣٢] وذلك بموجب المادة ٤٤ من نظام الولايات لسنة ١٨٦٤م[٣٣].

وقد يُسند منصب القائمقام مرتين لشخص واحد، فقد أسند منصب قائمقام القرنة إلى حمزة أفندي مرتين، الأولى سنة ١٩٠٨، والثانية سنة ١٩١٢، ويبدو إن إسناد المنصب له للمرة ثانية كان لمواقفه السياسية تجاه جمعية الاتحاد والترقي، إذ كان داعما لهم في عملية انتخابات مجلس المبعوثان[٣٤].

ويعدّ القائممقام أمر القوة الضابطة[٣٥] ،في القضاء فضلا عن إشرافه على أمور مديري النواحي ، وأعمالهم[٣٦] وبما إنّ قائمقامية القرنة المصنفة من الدرجة الأولى[٣٧] لذلك يكون راتب القائممقام فيها (٢٥٠٠) قرش أي ما يعادل (٢٥) ليرة عثمانية[٣٨].

وكان تأكيد الحكومة العثمانية على تعين القائممقام ذو السمعة الحسنة وصاحب الخبرة الإدارية في منصبة، وقد بينت لنا السالنامات العثمانية لسنة ١٨٨٤م عن إدارة قائمقامية القرنة، والذي كان كمال أفندي ونائبه محمد لطيف، ومدير المال الحاج علي أفندي[٣٩] وأماّ المجلس الإداري الذي يعدّ أحد أركان النظام الإداري في الدولة العثمانية في الولايات والالوية والاقضية فتشكل المجلس الإداري في قضاء القرنة[٤٠] سنة ١٨٧١م [٤١] ليكون عونا لقائمقام القضاء.

تكون مجلس قضاء القرنة من ثمانية أعضاء ، وهم على قسمين: الأول غير المنتخبين الأعضاء الطبيعيون(دائميون) ، وهم كبار موظفي القضاء ابتداء من القائممقام (مدير المجلس) ونائب القائممقام ومدير المالية وكاتب التحريرات[٤٢].

أماّ القسم الثاني فهم الأعضاء غير الدائمين (المنتخبون) ويختار الأعضاء الطبيعيون في مجلس إدارة القضاء من لدن موظفي المالية في إدارة لواء البصرة بالتنسيق مع وجهاء القضاء[٤٣] ويشترط لاختيارهم إنّ يكونوا من المواطنين العثمانيين من يدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن مائة وخمسين قرشاً ولاتقل أعمارهم عن الثلاثيين سنة[٤٤].

وكان الأعضاء المنتخبون هم أربعة أعضاء وضعت الدولة العثمانية شروطاً ترشحهم في مجلس إدارة القضاء، وإنّ يكونوا من مواطني الدولة العثمانية، وممن يدفعون ضريبة الويركو[٤٥] التي لا تقل عن مائة وخمسين قرشا سنويا، وانّ لاتقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، ومن تكن لديها القدرة على القراءة والكتابة ، ولم تشترط في هؤلاء المرشحين إنّ يكونوا من سكنة قضاء القرنة بل يجوز لكل شخص يحمل هذه المؤهلات إنّ يرشح نفسه[٤٦] وإنّ طريقة انتخاب هؤلاء تتّم عن طريق تشكيل لجنة تسمى(لجنة

التفريق)[٤٧] في القضاء وتقوم كل سنتين بترشيح ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية المجلس، وتبعث بأسمائهم لمجلس الاختيارية في القرى ويقوم مجلس الاختيارية في القرية، بالتصويت عليها وإرجاعها إلى مركز القضاء،إذ تطرح اللجنة أسماء الثلث من المرشحين والذين حصلوا على أقل الأصوات في القرية، وترفع أسماء الثلثين من المرشحين إلى متصرف اللواء في البصرة،ليقوم بانتقاء الأعضاء المطلوبين لعضوية مجلس إدارة القضاء في القرنة، ويصدر بهم أمر او يسلم لكل عضو من قبل القائممقام[٤٨] وذكرت السالنامات العثمانية لسنة ١٨٨٤ أسماء أعضاء مجلس إدارة القرنة وهم عبد العطية آغا ، وخليل الحاج حسن آغا، والحاج جعفر اغا ومنشد الفرج آغا[٤٩] من خلال الأسماء التي ذكرت في السالنامات إنّ في عضوية إدارة مجلس قضاء القرنة أعضاءً من وجهاء القضاء مثل حمزة الحاج عباس ، وجابر أفندي[٥٠] كما لوحظ إنّ بعض الأعضاء شاركوا أكثر من مرة مثل إبراهيم أفندي .لم تكن الانتخابات تّمثل رغبة جميع المواطنين في الترشيح فضلاً عن ذلك، فإن لجنة التفريق التي تضمّ كبار موظفي القضاء كانوا يمثلون الحكومة، وليس عامة الشعب، وهم حريصون على مصالحهم وامتيازاتهم على حساب عامةالشعب٠

وكان مجلس الإدارة يجتّمع أربع مرات في السنة،ويرأسها القائممقام أو نائبه[٥١] أماّ الأعمال التي كان يقوم بها المجلس،فهي تدقيق ميزانية القضاء، وتقسيم التكاليف المفروضة بقرار مجلس إدارة اللواء على القرى في القضاء كما يقوم المجلس بالنظر في التهم الموجهة إلى موظفي القضاء، وكذلك من أعماله تنمية القضاء من الجانب الزراعي والتجاري، والمحافظة على أموال الحكومة من خلال المراقبة عملية تحصيل الأموال في القضاء والنظر في أمور الملكية والمالية والضبطية[٥٢].

ب- مركز إدارة الناحية :

كان قضاء القرنة يتكون من أربع نواحٍ هي المدينة وبنو منصور والنشوة، و(الدير والشرش)[٥٣] وغطت تلك النواحي جميع القرى التابعة لقضاء القرنة٠مع العلم إنّ عدد النواحي لم يكن ثابتا ، إذ أضيفت الشرش الذي كانت قرية تابعة إلى القرنة

حتى سنة ١٨٩٠ إلى ناحية الدير وأصبحت الدير والشرش ناحية واحدة ومركزها في الشرش ، ويديرها مدير وأحد[٥٤] وكذلك تّم إلحاق ناحية الحمار إلى قضاء القرنة سنة ١٩٠٨ [٥٥].

وعين على كل ناحية في القرنة مدير، والذي يمثل رأس الهرم الوظيفي في الناحية، وهو المسؤول أمامّ قائممقام القرنة ،ويتّم تعيينه من قبل والي البصرة بعد إنّ تصادق علية نظارة الداخلية (وزارة الداخلية) في الاستانة[٥٦] وكذلك يعزل مدير الناحية من قبل والي البصرة بمصادقة نظارة الداخلية ٠

ويشترط في مدير الناحية إنّ يكون من أصحاب السيرة الحسنة، وإنّ يكون من القادرين على القراءة والكتابة ويكون عمره قد تجاوز العشرين سنة[٥٧] وكان من مهامه نشر القوانين ونظم الدولة في الناحية، وإعلان أحكامها وقوانينها، وإرسال قيود المواليد والوفيات إلى مركز القضاء[٥٨] وكان همزة الوصل بين مركز القضاء والمختارين يشرف على تحصيل الأموال وإرسال الضرائب إلى مركز القضاء ومن مهامه أيضا إجراء التحقيقات لأولية بالجنايات، ثم يخطر مركز القضاء بها ويعدّ مدير الناحية أكبر موظف إجرائي في الناحية ، فهو المسؤول عن الأمن في الناحية[٥٩] ونظرا لتشعب مهامه وسنوح الفرصة أمامه لاستغلال سلطته ضد مصالح الناس والدولة، فإنّ المادة ٥٠ من نظام الولايات منعت مدير الناحية من توقيع العقوبات الجزائية مثل السجن ، والتوقيف ، والنظر في الدعاوي ، والتدخل في مجلس الاختيارية القرية[٦٠].

وكان راتب مدير الناحية يتباين تبعا لاختلاف درجة الناحية ، فقد كان راتب مدير الناحية من الدرجة الأولى ٧٥٠ اقجة ، والدرجة الثانية ٥٠٠ اقجة ، والدرجة الثالثة ٤٥٠ اقجة[٦١].

وصنفت نواحي القرنة حسب أهميتها ، إذ كان تصنيف ناحية المدينة وناحية (الدير والشرش) من الدرجة الأولى أما بنو منصور والنشوة من الدرجة الثانية[٦٢]

ويساعد مدير الناحية كاتب ناحية الذي يقوم بالأعمال الكتابية ، وحفظ سجلات الناحية، وكان في نواحي القضاء تمثيل بسيط لبعض الدوائر الحكومية مثل (التلغراف والكمارك والحجر الصحي)، حيث كانت توجد في ناحية المدينة دائرة كمرك ونقطة من الضابطة (الجندرمة) البالغة عددهم (٤٠) شخصاً وفي ناحية النشوة حجر صحي ودائرة كمرك ، وكذلك في ناحية بني منصور دائرة كمرك[٦٣] وكان هذا التمثيل حسب عدد سكان الناحية وأهميتها ٠

وأماّ مجلس إدارة الناحية الذي ضم أربعة أعضاء من مجلس اختيارية القرى وكان يعقد أربع دورات سنويا برئاسة مدير الناحية،لا تتجاوز مدة الانعقاد أسبوعا وأحد في دورتها[٦٤] ، وأهم واجباتها البحث في الوسائل التي منشأها تطوير الناحية ومناقشة الاقتراحات التي ترفعها مجالس الاختيارية في القرى بشان تطوير الأوضاع الاقتصادية في القرية ،وكذلك النظر في الأمور التي تخص تحديد حدود الأراضي الزراعية والمراعي المشتركة[٦٥] وتبين عند دراسة السالنامات إنّ جميع مديري النواحي هم غرباء، وليسوا من أبناء النواحي، وذلك لأهميتها العسكرية والأمنية لأن نواحي القرنة مثل المدينة وبني منصور هي، أساسا، قلاع حربية، تستخدمها الدولة العثمانية بصورة دائمة ، لصد الانتفاضات المتكررة في المنطقة ومن العادة إنّ تتحصن فيها العشائر لقربها من الأهوار[٦٦]٠

ج – مركز إدارة القرية :

ضمت القرنة عدداً كبيراً من القرى لكونها أراضي زراعيه الذي جعل منها منطقة تفرض سيطرتها الإدارية على المناطق والقرى المجاورة لها . وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعضاً من هذه القرى ، وهي قرية السويب الوقعة شمال البصرة في الجهة الشرقية من شط العرب جنوب شرقي القرنة وعلى بعد (٧) كم عن القرنة[٦٧] والنهيرات الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة شمال شرقي القرنة[٦٨] وقرية الفتحية التي تقع على الضفة الشمالية لنهر الفرات ،أي غرب ناحية المدينة وقرية الرحمانية التي تقع على الضفة الجنوبية لنهر الفرات ، وكذلك قرية الخاص

التي تقع شمال شرق ناحية المدينة [٦٩] وقرية الشافي التي تقع جنوب ناحية الدير على شاطئ نهر الشافي[٧٠] وقرية مزيرعة التي تقع شرق القرنة قرب نهر السويب ، وجزيرة الحمراء التي تقع على نهر السويب غرب أهوار الحويزة ، وقرية ام الشاملي التي تقع جنوب المزيرعة وعلى ضفة نهر السويب الجنوبية[٧١].

وكان في كل قرية مختار هو المسؤول عنها، وهو أصغر موظف في اللواء[٧٢] وكان يتّم اختياره عن طريق الانتخابات التي تجري في القرية ، وكان حق الاشتراك في الانتخابات قد اقتصر على المواطنين ممن يدفعون الضرائب للحكومة على إنّ لا تقل عن خمسون قرشا سنويا[٧٣] ومن شروط اختياره إنّ يكون من رعايا الدولة العثمانية ، وممن يدفعون الضرائب إلى الحكومة العثمانية ، والتي لا تقل عن مائة قرش سنويا ، ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة [٧٤] وبعد إنّ يتّم انتخاب المختار من قبل أهل القرية يصادق القائممقام على انتخابه ومدة وجودة في المنصب كانت سنة واحد فقط .

ومن مسؤولياته جمع الضرائب من أهالي القرية وتنفيذ القوانين والأنظمة وُيبلغ مدير الناحية بكل ما يحدث في القرية من ولادات ووفيات[٧٥] ويبلغ أهل القرية بكل ما يصدر من مدير الناحية من أوامر[٧٦] وإلى جانب مدير الناحية كان يوجد في كل قرية مجلس إدارة القرية ، ويسمى بمجلس الاختيارية ، وكان عدد أعضائه يتراوح من ثلاثة إلى اثني عشر عضواً ويتألف من كبار السن ، ومن وجهاء القرية ،ينتخبهم سكان القرية ، ومدة عضويتهم سنة واحدة[٧٧] أماّ واجباتهم ، فكانت تعين مقدار ضريبة الدخل الويركو، والنظر في النزاعات[٧٨] فمثلاً عندما حدث نزاع بين عشيرة السعد وعشيرة الأمارة سنة ١٩٠٨ فقد كان لمجالس الاختيارية دور في حلها[٧٩].

ثالثاً- التقسيمات الإدارية في قضاء القرنة :

ا- ناحية المدينة :

تقع ناحية المدينة غرب القرنة على بعد ١٦ كم ، وتقع على الضفة الغربية لنهر الفرات ، وكانت تسمى في القرن السادس عشر الميلادي مدينة القلاع ، وكانت حينذاك مركز أمارّة ال عليان[٨٠] وتحيط بها الأهواز الواسعة من آجام وقصب وبردي ومستنقعات، وهي تقع على هور الحمار، ويلحق بها قرى كثيرة في شرق الفرات وغربه وهي كثيرة النخيل قليلة الفواكه[٨١] وفيها سوق نشط ، فيه عدد من الحوانيت يشتري منه السكان ما يحتاجونه من مأكل وملبس ، وتعدّ ناحية المدينة من أكبر نواحي القرنة[٨٢] وتم إلحاقها بقضاء القرنة سنة١٨٦٩، إذ أصبحت ناحية تابعة إدارياً لقضاء القرنة ، وكان مدير ناحيتها في سنة (١٨٩١) ساقي أفندي ، وكاتب الناحية ابراهيم أفندي، وهم غرباء ليسوا من أبناء الناحية[٨٣] ويطلق على عشائرها الصيامر، وشيوخهم من عشيرة الأمارة[٨٤] ويعمل مدير ناحيتها على إدارتها ويساعده كاتبه الذي يقوم بالأعمال الكتابية وحفظ سجلات الناحية ، وفيها ثكنة عسكرية للجيش العثماني النظامي، ودائرة كمارك وظيفتها متابعة السفن الهاربة من تسديد الكمارك عند القرنة[٨٥].

ب - ناحية (الدير والشرش) :

تقع ناحية الدير شمال مدينة البصرة وتبعد عنها (٤٠) كم ،وهي الأراضي المحصورة بين ضفاف نهر الفرات شمالا ، وضفاف شط العرب شرقا وبني منصور غربا وتم إلحاقها إداريا بقضاء القرنة سنة ١٨٦٩[٨٦].

وقد ذكرت السالنامات العثمانية لسنة ١٨٩٠م إنّ الدير هو أحد النواحي التابعة إلى قضاء القرنة وكان مديرها حسن جلبي زهير ، وكاتبه سليم أفندي[٨٧] وفي سنة ١٨٩٥م أصبح الدير والشرش ناحية واحدة ، ومركز مدير الناحية في الشرش الذي كان يعمل على إدارتها، ويساعده كاتب مهمته الأعمال الكتابية وحفظ سجلات

الناحية[٨٨] وكان بناءها من القصب والطين، وتزرع فيها الحبوب والنخيل[٨٩] وتعدّ الشرش قرية ، ومؤسسها الشيخ فضل وبمساعدة الشيخ ناصر باشا السعدون الذي كان متصرف لواء البصرة حينها عندما قام الشيخ فضل بجمع الأسر الساكنة في منطقة الشرش من أجل تحويلها إلى قرية وعقدة اجتماعا مما أدّى هذا الأمر إلى التفاف أهل القرية حول فضل وأصبح ممثلا عنهم في إدارة شؤونهم الاجتّماعية[٩٠].

ج – ناحية النشوة :

تقع الناحية شمال شرق البصرة ،يحدها من الغرب شط العرب ، ومن الشرق إيران ومن الشمال نهر السويب، هي ناحية مكونة من عدد من الجزر، وهي مركز لإدارة الناحية وألحقت أداريا بقضاء القرنة ١٨٦٩[٩١] . وفيها مدير للناحية الذي كان يقوم بإدارة أوضاعها ، ويساعده كاتب يقوم بالأعمال الكتابية وحفظ سجلات الناحية، وكان مديرها سنة ١٨٩١م مهدي أفندي وكاتبه سلمان أفندي[٩٢] وهي ناحية زراعية تكثر فيها زراعة النخيل والحبوب، وفيها دائر كمرك تفرض فيه الضرائب لاسيما على الزوار الإيرانيين الوافدين إلى زيارة العتبات المقدسة في العراق وفيها سوق صغير يحتوي على عدد من الحوانيت ، وتعدّ محطة للقوافل التجارية القادمة من الحويزة إلى البصرة [٩٣].

د– ناحية بني منصور:

هي عبارة عن قلعة تقع عند الفرات وعلى جهة مقابل القرنة[٩٤]، أنشأها العثمانيون لصد انتفاضات العشائر العربية في شمال البصرة ، تقع هذه الناحية على ضفة الفرات الشرقية[٩٥] وفيها مدير ناحية ويساعده كاتب، وتكثر فيها زراعة النخيل، وتسكن فيها عشائر بني منصور، ولها قرى متعدّدة، وألحقت بقضاء القرنة سنة ١٨٦٩ م، ومديرها محمد أفندي وكاتبه أحمد أفندي[٩٦].

رابعاً- المنشآت الحكومية في قضاء القرنة :

أ- دائرة البلدية :

شكلت المجالس البلدية في مراكز الولايات والاقضية ، بموجب لائحة التنظيمات سنة ١٨٦٤[٩٧] إلا إنّ الدولة العثمانية لم تتجه اتجاها جادا إلى تأسيس البلديات إلّا بعد صدور قانون خاص بالبلديات ،سنة ١٨٧٧م [٩٨] .

وحدد هذا القانون شروط وآلية العمل في البلديات وتذكر السالنامات العثمانية أن بلدية القرنة أسست سنة ١٨٩٠ ، وقد تألفت دائرتها من رئيس ، وثلاثة أعضاء، وعدد من الموظفين مثل كاتب البلدية وأمين الصندوق وكان مدير البلدية في قضاء القرنة سنة ١٨٩٠م جعفر ألجلبي والأعضاء هم علي مختار أفندي وحافظ أفندي ،وسيد أحمد أفندي ،وكاتب البلدية حيدر أفندي، وأمين الصندوق حسين الحاج خليل أفندي[٩٩].

وكانت تعقد اجتماعات المجلس البلدي اسبوعيا ،وكانت بلدية القرنة تخضع لمجلس بلدية لواء البصرة، ومن واجباته الإشراف على الشؤون الصحية ، والتنظيف والطرق ،والمواصلات، وكذلك المقاييس والموازين[١٠٠] وكانت التخصيصات المالية لبلدية القرنة التي يتم استلامها من رسوم البلدية والمبالغ المستحصلة من بيع الأراضي داخل الناحية، وكذلك جباية ضريبة الكودة مضافا إليها الضريبة التي فرضت على الحيوانات التي يتّم جلبها إلى السوق من أجل ذبحها ومقدارها خمس قروش إذا كانت كبيرة، وثلاثة قروش إذا كانت صغيرة ، وكان أمين الصندوق يقوم باستلامها وتسليمها يوميا إلى رئيس البلدية مع تقديم خلاصات الواردات والمصروفات[١٠١] .

وبمرور الزمن حصل تطور في دائرة البلدية، ففي سنة ١٨٩٣ استحدثت في الدولة العثمانية وظيفة (تحصيلدار) أي جابي الضرائب في كل قضاء ومنها القرنة تنتخبه لجنة تضم القائممقام، ومدير المالية ، ورئيس الجندرمة، ومن حق التحصيلدار

في حدود قضائه اعتقال دافعي الضرائب المتّمردين وبيع أملاكهم المنقولة وغير المنقولة [١٠٢] .

وكان لأهالي القرنة دور في بلدية القرنة، فقد كان نفاوة أفندي[١٠٣] سنة ١٩٠٠م مدير لبلدية القرنة، وهو من وجهائها إلاّ إنّه[١٠٤] لم تكن في القرنة مؤسسات أو مشاريع خدمية تقوم بتقديم الخدمات اللازمة لمواطني القضاء ، وذكر الرحالة كرستيجي(Carsteje) خلال رحلته من بومباي إلى البصرة سنة (١٩١٦-١٩١٧) عن تعجب الجنود البريطانيون عند رؤيتهم القرنة من خلال شوارعها الضيقة والترابية وانتشار النفايات في الطرقات عكس ما كانت توصف بالهمجية وبأنّها جنة عدن[١٠٥]، إذ كانت بلدية القرنة عاجزة عن تأدية واجباتها بشكل الصحيح نتيجة ضعف الإدارة العثمانية ، في القضاء فقد ظلت الأوضاع الخدمية متردية جدا حتى بعد مجيء الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٤. ومن الملاحظ إنّ نواحي قضاء القرنة ظلت بلا دوائر بلدية ، وكانت تلك النواحي تعاني رداءة الطرق وانتشار الأوبئة والأمراض نتيجة عدم توفر ماء نقي وعدم وجود صرف صحي ما أثقل من عبئ المواطنين ٠

ب الدائرة المالية :

تكونت الدائرة المالية في قضاء القرنة من مدير المال وأمين الصندوق وبمساعدة قائمقام القضاء، وكان مدير المال هو رئيس الدائرة المالية في القضاء وهو موظف مختص بشؤون المالية في القضاء ، وتسوية حساباتها الرسمية من الواردات والمصروفات.

وتولى مدير المال في قضاء القرنة سنة ١٨٧٤م الحاج علي أفندي وكان تابعاً لمحاسب[١٠٦] اللواء في البصرة وملتزما بتنفيذ تعليماته وأوامره التي كان يبلغها إلى القائممقام عن طريق والي الولاية الذي يقوم بتعيينه وبترشيح من دفتر دار الولاية[١٠٧] .

وأماّ وظيفة أمين الصندوق في القضاء فهي استحصال أموال الدولة في القضاء[١٠٨] وكان أمين صندوق قضاء القرنة سنة ١٨٧٤م هو يوسف أفندي[١٠٩] وكان يشترك مع مدير المال في ختّم الأوراق المتعلقة وصرف الأموال وكان علية إنّ يمسك ثلاثة دفاتر (سجلات) الأول هو الدفتر اليومي (الروزنامة) وتسجل فيه جميع الإيرادات الداخلة إلى الصندوق والمصروفات الخارجة منه مع بيان نوعية كل منها الدفتر الثاني كان للإيرادات فقط ،والدفتر الثالث وهو سجل خاص للمصروفات تنقل إليه المعلومات المفصلة من الدفتر الأول وتوضع هذه الدفاتر (السجلات) الثلاث مع الأموال في الصندوق[١١٠]. وكان مركز اللواء يبعث في بداية كل سنة دفتر (سجلا) من أجل تدوين الإيرادات من جهة والنفقات من جهة أخرى وتعرف صورة ميزانية القضاء[١١١] إما الإدارة المالية في النواحي فقد تكونت من مدير الناحية وكاتب الناحية [١١٢].

أماّ في القرية فجميع الأمور المالية بيد المختار[١١٣] وكانت واردات المالية في قضاء القرنة تتكون من ضريبة العشر التي تفرض على محاصيل الإنتاج الزراعي وكانت نسبتها ١٠% من مجموع إنتاج المحاصيل وضريبة الويركو وضريبة الكودة ورسوم الكمرك التي تفرض على السلع التجارية الداخلة إلى المدينة والخارجة منها والتي تدار من قبل مأمور الكمارك[١١٤]. وكان يجري تسلم الأموال من مركز قضاء القرنة إلى اللواء شهريا على إنّ يؤخذ بها سند من محاسب اللواء ويجري دفع رواتب موظفي القضاء وسائر النفقات من أموال صندوق القضاء[١١٥] أماّ الآليات التي كانت متبعة في قضاء القرنة بخصوص إدارة الواردات والمصروفات فهي على قسمين٠

القسم الأول : عملية جباية الأموال ، وتتّم عن طريق الالتزام أو الجباية من موظفي الدولة عن طريق جمع الأموال بواسطة وصولات خاصة(تذاكر القبض) يزود بها المختار مركزيا على إنّ تسلم الأموال خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها إلى صندوق مال قضاء القرنة مقابل وصل استلام ، يسلم من أمين

الصندوق، وتختّم جميع الأوراق المتعلقة بقبض الأموال من مدير المال والقائممقام وُتسجل في سجلات أمين الصندوق ومن ثم ترسل إلى محاسب اللواء شهريا[١١٦].

القسم الثاني: عملية صرف الأموال وتكون من خلال صرف المستندات التي يراد صرفها بعد إنّ تّمر بمدير المال أولا ويكتب عليها(يلزم الصرف) ويختّمها ثم ترسل إلى القائم مقام الذي يكتب عليها كلمة (يعطى) مع ختمها بختم خاص بالأموال لتعاد بعد ذلك إلى مدير المال فيضع إشارة (صح) ويتّم بعد ذلك تسجيلها في سجل أمين الصندوق مع تبيان اسم القابض ثم تختّم بعد الصرف بختّم أمين الصندوق وتحفظ بنسخة من وصل الصرف في الصندوق أماّ صور الصرف فهي الرواتب والنفقات وترسل هذه المعلومات إلى إدارة اللواء عن طريق دفتر(صور الميزانية) [١١٧].

ج- محكمة البداءة :

تعدّ السلطة القضائية ذات أهمية في المجتمع وإنّ المحاكم العثمانية كانت محاكم شرعية،وفي مطلع سنة ١٨٧٢م أصدرت الدولة العثمانية قانون المحاكم النظامية الذي نص على إنّ مؤسسات القضاء المدني في الولايات تتألف من درجتين من المحاكم هي محكمة البداءة ومحكمة الاستئناف[١١٨] وكان في القرنة سلطة قضائية (بداية محكمة سي) سنة ١٨٧٦م وكانت تتألف من قاضي رئيسا لها عضوين وكان القاضي حسن جلبي والحاج خنجر اغا عضو في المحكمة[١١٩] وفي وسنة ١٨٨٤م أصبحت محكمة القرنة تتكون من قاضي وعضوين وكاتب أول وكاتب ثاني ومستنطق معاون (محقق) وكان الأعضاء هما سيد بدر أفندي، وجابر أفندي والكاتب الأول محمود أفندي والكاتب الثاني عبد الكريم أفندي والمستنطق محمود أفندي [١٢٠].

وكان والي الولاية يقوم بتعيين القاضي أماّ أعضاء المحكمة في القضاء فكانوا ينتخبون من بين الأعيان والوجهاء المسلمين بطريقة مشابهة لعملية انتخاب مجلس

إدارة القضاء(الأعضاء المنتخبين)، ويصادق الوالي على عضويتهم في المحكمة ويجب إنّ يكونوا من أصحاب العفة واللياقة والسمعة الحسنة والاستقامة ، [١٢١].

وكانت واجبات محكمة البداءة هي النظر في القضايا المدنية علما إنّ مدة عضوية رئيس المحكمة هي سنة ونصف أماّ الأعضاء فمدة عضويتهم سنة واحدة[١٢٢] ولابد من الإشارة إلى إنّ عموم السكان في المدينة من أبناء العشائر لم يلجاؤا إلى المحاكم الحكومية، وذلك لعدة أسباب منها : إنّ اللغة المستخدمة هي اللغة التركية التي كانت تستخدم في المرافعات[١٢٣] هذا ما دفع النائب سليمان فيضي الذي كان عضواً في مجلس المبعوثان سنة ١٩١٤م إلى مطالبة السلطات العثمانية باستخدام اللغة العربية في المحاكم[١٢٤] واستخدام المذهب الحنفي في أصول المحاكم الشرعية علماً إنّ الغالبية العظمى من سكان القرنة على المذهب الجعفري[١٢٥] .

وكذلك عدم وجود سلطة فعلية قوية في المدينة ، فضلا عن الانتماء القوي لسنن القبيلة، وإنّ للعشائر العراقية أعرافا وتقاليد تسمى السناين(مفردها سنينه) وهي تنظم العلاقة بين ابنا ء العشيرة ، سواء كانت من عشيرة واحدة أم أكثر[١٢٦] .

كانت طريقة حسم النزاعات تسمى (الفصل) وتتّم من خلال اجتماع طرفي النزاع ويتّم الفصل عن طريق أخذ الدية. والحوادث التي تستدعي الفصل هي القتل ، والسرقة والجروح الناتجة عن شجار، وكانت هناك طريقة أخرى لحل المشاكل العشائرية عن طريق الفريضة إذ يذهب المتخاصمان إلى شخص متخصص في المنازعات العشائرية

وكانت الفريضة في القرنة محصورة في شيوخ الأمارة والسعد وكان فريضة القرنة الشيخ حبيب السعد . ومن بعده الشيخ كباشي السعد ، و من شيوخ الأمارة حمود الجابر[١٢٧] والحاج سويلم مطيلب المشعل ، وهو من أهالي المدينة[١٢٨] وأماّ النزعات التي كانت تحدث في داخل قصبة القرنة أي في مركز القضاء، فقد كان للحاج نفاوة دوراً مهما في حلها لما له من دور اجتماعي في القصبة [١٢٩] أماّ في عقود الزواج

فقد كانت لجأت عشائر القرنة إلى الشيخ محمد حسين المظفر[١٣٠] مع إنّ الأهالي يجدون أنفسهم مجبرين في حالات معينة إلى مراجعة المحاكم القضائية في المدينة مثل حالات القتل المتعمد، فتصدر أوامر إلقاء القبض للمثول أمام قاضي المحكمة[١٣١] .

ومن الجدير بالذكر إنّ السلطات العثمانية كان لها علم بهذا النوع من القضاء والأعراف العشائرية، لكن موقفها كان متذبذباً فهي لم تسمح له في بعض الأحيان، لأنها تعتقد إنّه مخالف للشرع والقوانين وفي أحيان أخرى كانت تراه منسجما مع سياستها القضائية[١٣٢] وبقى هذا النوع من القضاء حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ومجيء سلطات الاحتلال البريطاني وأصدرت قانوناً خاصاً لدعاوي العشائر المدنية والجزائية سنة ١٩١٦م[١٣٣] .

د – دائرة النفوس (الأحوال المدنية والشخصية) :

عندما تولى مدحت باشا في سنة ١٨٦٩ مقاليد الامور في ولاية بغداد بصفة وال للولاية عزم على تطبيق قانون الخدمة الإلزامية العسكرية، وبدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل النفوس، وكانت دائرة النفوس في بغداد حتى سنة ١٨٨٣ م دائرة صغيرة، عنوانها قلم النفوس تابعة للشعبة الثانية من دائرة أركان حرب الفيلق السادس[١٣٤] وكانت تنحصر مهمة هذه الدائرة في تسجيل المواليد والوفيات ،وتثبيت البيانات الشخصية لمواطني الدولة ، لاسيما التي تخص الزواج والطلاق ومحل السكن وتاريخ الميلاد[١٣٥] أصبحت منذ سنة ١٨٨٤ دائرة مستقلة تتبعها دوائر صغيرة بالاقضية [١٣٦]

أُسست دائرة نفوس القرنة سنة ١٨٩٠ ، وكان مأمور النفوس في القرنة مصطفى أفندي، وكاتب النفوس عثمان نوري أفندي[١٣٧] وارتبط تأسيس دائرة النفوس بعمليات التجنيد الإجباري ومحاولة تطبيق قوانين الخدمة الإلزامية التي شرعت الدولة العثمانية إصدارها قبل حلول منتصف القرن التاسع عشر [١٣٨].

وُعدتّ هذه المحاولة من الأمور الإصلاحية التي جاء بها مدحت باشا لنقل العراق من الفوضى الإدارية إلى نظام الإدارة المركزية ،وكانت أعمال هذه الدائرة هو إصدار البطاقة الشخصية (هوية الأحوال المدنية)[١٣٩] لكل مواطن كانت دائرة نفوس قضاء القرنة تقوم بتسجيل نفوس القضاء، سواء في مركز القضاء أو النواحي والقرى التابعة للقضاء٠

وقد جرى إحصاء تخميني لنفوس قضاء القرنة في أواخر القرن التاسع عشر وتبين إنّ نفوس قضاء القرنة هو(١١،٢٦٧) نسمة[١٤٠] بينهم مائة وخمسون من الصابئة، وأحدى عشر ألفا من المسلمين[١٤١] بينما ذكر لوريمر إنّ عدد نفوس قضاء القرنة هو (٣٠،٠٠٠) نسمة[١٤٢].

إنّ عملية التسجيل لم تكن دقيقة بسب الخوف من عملية التجنيد الإجباري والمحافظة على الإناث على اعتبار تسجيل الإناث في سجل النفوس عمل غير جيد.

هـ –القوة الضابطة :

هي القوة الأمنية التي كانت تفرض الأمن والنظام في قضاء القرنة ، وقسم مدحت باشا نظام إدارة الضابطة (الجندرمة)[١٤٣] على قسمين: قسم الخيالة، وقسم المشاة[١٤٤] ونظم هذه القوة في طوابير(أفواج) وبلوكات (فصائل)، يتراوح عدد البلوكات في الطابور الواحد من أربعة إلى عشرة بلوكات ، ويتراوح عدد الرجال في البلوك الواحد من عشرين إلى مائة رجل حسب سعة المنطقة وينتمي معظم رجال الجندرمة إلى الجيش الرديف[١٤٥].

وكانت أسلحة قوات الجندرمة ،سواء أكان من المشاة أو الخيالة نوعاً من البنادق يسمى (المارتيني)[١٤٦] وكان يدير كل طابور ضابط عثماني يتقاضى راتباً مقداره حسب الصنف ، إذ كان الضابط النقيب (يوزباشي) يتقاضى ٤٧٠ قرشاً والملازم (سواري) يتقاضى ٢٨٠ قرشاً، والجندي الخيالة يتقاضى مائة وثمانين قرشا ، وجندي

المشاة يتقاضى ثمانين قرشا ومن الواضح إن الخيالة يتقاضون راتبا اكبر من أجل أطعمة حيواناتهم وشراء السروج لها [١٤٧] .

كان عدد الجندرمة في قضاء القرنة (١٤٠) فرد، يقودهم ضابط عثماني[١٤٨] وأماّ المهام التي كانت تقوم بها الضابطة في القرنة فهي نشر الأمن وتطبيقه في القضاء والقيام بأعمال الحراسة الليلية ، ومطاردة الأشقياء[١٤٩] إلى جانب هذه القوة كانت هناك قوة عساكر بحرية موجودة في القرنة، سواء كانت في شط العرب أو في نهري دجلة والفرات أو في الأهواز من أجل مراقبة القنوات النهرية والأهوار[١٥٠] التي كانت تستخدم كأوكار لقرصنة السفن ومن واجباتهم أيضا حراسة طرق البريد والقوافل ويولون كذلك حراسة ألكمرك في مواقع متفرقة [١٥١] .

وكانت السلطة العثمانية مدركة أهمية منطقة القرنة ونواحيها من الجوانب الأمنية بسبب الأهوار المحيطة بها،والتي كانت مركز الانتفاضات ضد الحكومة العثمانية، لذلك احتفظ العثمانيون بنقاط حراسة على ضفاف نهري دجلة والفرات ابتداءً من الجبايش حتى القرنة ونواحيها وصولا إلى الحدود الإيرانية وجميع النواحي التابعة للقرنة من أجل توطيد سلطة الحكومة فيها[١٥٢] ولكن رغم ذلك بقيت منطقة امتداد نهري دجلة والفرات سواء كان من جهة المنتفق وصولا إلى القرنة وكذلك من القرنة إلى شطرة العمارة (قلعة صالح) ، منطقة غير أمنه بسبب كثرة انتفاضات شيوخ عشائر تلك المنطقة[١٥٣] .

وكذلك كانت في القرنة دائرة موانئ (ليمان دائرة سي)، وهي تابعة للمؤسسة البحرية العثمانية ، وكان مقرها في البصرة، ولها فرع في القرنة تقوم بواجبات جمع رسوم الشحن من القوارب المحلية [١٥٤].

و- إدارة الدفتر الخاقاني (الطابو) :

أولت الدولة العثمانية أهمية خاصة لهذه الدائرة لكونها المسؤولة عن تسجيل الأراضي وتنظيم ملكيتها ، وفتحت هذه الدائرة في بغداد سنة ١٨٦٩م[١٥٥] ومن ثم فتحت لها فروعاً لها في ألوية العراق وأقضيته سنة ١٨٨٦م[١٥٦] ويدير دائرة الطابو[١٥٧] في قضاء القرنة كاتب الطابو سليمان أفندي[١٥٨] انحصر واجبة تسجيل كل المعلومات عن الأراضي بصفة عامة وكذلك يقوم بتسجيل الأملاك ،إذ يسجل المسؤول السندات الخاصة بملكية المنازل والعقارات وكان الموظف يأخذ ضريبة بدل تسجيل مقدارها ٥%من قيمة الأراضي[١٥٩].

ز- البريد والتلغراف :

فتتحت المقيمية البريطانية سنة ١٨٦٨م مكتبين للبريد: الأول في البصرة والثاني، في بغداد نتيجة عدم وجود مكاتب عامة للبريد العثماني ،وعدم وجود معارضة سياسية عثمانية لذلك[١٦٠] وكانت المراسلات العامة لبعض دوائر الحكومة العثمانية وموظفيها تحمل مجاناً بواسطة البريد البريطاني بين بغداد والبصرة وحتى بومباي، وإنّ الحكومة العثمانية لم تكن تهتّم بأمر البريد كخدمة من الخدمات الضرورية إلاّ في سنة ١٨٦٩حينما أصدرت إدارة البريد (إدارة سي نظامنه)[١٦١] ومن ثم انتظمت الخدمات البريدية في الولايات العراقية ، إذ كانت شركة عمان عثماني وشركة لنج يقومان بنقل البريد من البصرة إلى بغداد[١٦٢] وأماّ المناطق الواقعة بين القرنة والمدن الواقعة على شواطئ دجلة والفرات فكانت تستخدم المشحوف(زورق صغير) في نقل البريد الداخلي بين القرنة وسوق الشيوخ، والقرنة وقلعة صالح [١٦٣].

وسرعان ما انتشرت المكاتب البريدية في مدن العراق ، ومنذ سنة ١٨٧٠ ارتبطت المكاتب البريدية بالإدارة العامة للبرق والبريد في بغداد[١٦٤] وفي سنة ١٨٧٦ تّم الاستغناء عن الموظفين الأجانب العاملين في الدوائر البريدية العثمانية واستبدالهم بموظفين عثمانيين .

شهد العراق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر توسعا في الخدمات البريدية حتى شملت معظم المدن والاقضية من خلال تأسيس عدة دوائر بريدية[١٦٥] ومنها الخط البريدي الذي يمتد من البصرة والقرنة ثم العمارة والكوت وبغداد أماّ الخط الثاني فيمتد من البصرة والقرنة ومن ثم سوق الشيوخ والناصرية والحلة وإلى بغداد[١٦٦] إذ كان هذا الخط يقوم بنقل الأمانات والرسائل و حدد يوم الاربعاء من كل اسبوع موعداً لمغادرة السفينة من شركة عمان عثماني البصرة إلى بغداد، ويوم الاثنين عودتها من بغداد إلى البصرة[١٦٧].

أماّ التلغراف ونتيجة لأهمية العراق السياسية والتجارية فقد ربط بالتلغراف مع أوربا والهند سنة ١٨٦٥، فقد بين لوريمر بأنّ تكملة شبكة تلغراف الهند الأوربية قد تّم في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٨٦٦م، وأرسلت الرسالة بنجاح من نقطة الاتصال في القرنة إلى بريطانيا من جهة وإلى الهند من جهة أخرى إلا إنّ هذا لم يمنع من حدوث صعوبات عديدة في الخط بسبب عدم كفاية الموظفين في الأقسام العثمانية[١٦٨].

وكان خط التلغراف من البصرة يمتد إلى القرنة، ومن القرنة يفترق إلى خطين: أحدهما يمر إلى سوق الشيوخ والناصرية ومن ثم إلى الحلة فبغداد ،والخط الثاني من القرنة إلى العمارة وبعدها إلى الكوت وحتى بغداد ، وكان مأمور التلغراف في القرنة سنة ١٨٩١ شوقي أفندي[١٦٩].

كانت هناك مشاكل عديدة أثرت في عمل دوائر البريد والبرق، وكان من بينها تعرض خطوط البرق إلى هجمات العشائر، ولاسيما في أوقات تدهور علاقتها مع السلطة العثمانية ومثال على ذلك عندما قام كل من الشيخ غضبان البنية شيخ عشيرة بني لام وفالح الصيهود شيخ عشيرة البو محمد سنة١٩١٠م على قطع خطوط البرق، بين القرنة والعمارة ولم ينته ذلك الأبعد استخدام السلطة المحلية القوة العسكرية معهم،

ومن ثم قامت بفرض غرامات ماليه على الأشخاص الذي يقومون بتخريب خطوط البرق وتراوحت تلك الغرامات بين (٥و٥٠) ليرة عثمانية، فضلا عن وضعهم في السجن بصورة مؤقتة[١٧٠] واجهت الخدمات البريدية العثمانية أيضا مشاكل عدة ، منها تأخر وصول البريد في الوقت المحدد حتى إنّ التجار فضلوا التعامل مع البريد البريطاني لانتظام مواعيده[١٧١].

يتضح مما سبق إنّ مدينة القرنة قد احتلت مكانة مهمة ومميزة بعد سنة ١٨٦٩م فقد أصبحت مركزاً ادارياً مهما يضم عدداً من النواحي والقرى، وعلى اتصال مباشر بسنجق البصرة ، ويديرها جهازها إداري و عدد من الموظفين الذين هم في الغالب من خارج المدينة، لذلك أصبحت مدينة القرنة مركزا لجذب السكان وفي طبيعة الحال كان لهذه الأوضاع الإدارية انعكاس على الأوضاع الاجتّماعية والاقتصادية للمدينة ٠

الخاتمة

أدخلت مؤسسات الحكم العثمانية الحديثة في العراق في عهد مدحت باشا بعدان كانت عبارة عن ممارسات قبلية موروثة ،وُعد عام ١٨٦٩البداية الحقيقية لظهور القرنة كقضاء وله توابع من النواحي والقرى ،كان الجهاز الإداري من الناحية النظرية متكاملا إلا انه من الناحية العملية لم يبد الجهاز أي بادرة خدمية سوى جمع الضرائب والتسلط على شؤون عشائر القضاء.

كان القسم الأعظم من المسؤوليين الإداريين في القضاء هم من العثمانيين الذين اتصفوا بالإهمال واللامبالاة في تنفيذ قرارات السلطة المركزية لذا أصبحت المؤسسات الإدارية في ألقرنه يعتريها الوهن والانحطاط ولم تنجح خطط الإصلاح التي وضعها الولاة العثمانيين المصلحين كمدحت باشا٠

الهوامش

(١)السالیانة: تعني المرتب السنوي من واردات الارض المخصص للقادة العسكريين العثمانيين مثل امير ميران (أمير الأمراء) وميرلوا (امر لواء) والفائض منها يرسل الى العاصمة العثمانية ، فاضل بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١٣، مصطفى بركات ، الألقاب والوظائف العثمانية ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٨

(٢)خليل علي مراد ، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني، ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٧٥،ص ٥٥.

(٣) طارق نافع الحمداني ، انتفاضات القبائل العربية على الحكم العثماني في منطقة الجزائر، خلال القرن السادس عشر ،مجلة المعلم الجديد، بغداد ،المجلد،٤٦، ج ٣،كانون الأول ١٩٨٩،ص١٨.

(٤)خليل علي مراد، ألمصدر السابق ، ص ٥٦.

(٥) نامق باشا ، هو من أهالي قونية ،قدم إلى اسطنبول ، وتدرج في المناصب العسكرية حتى نال منصب مشير العراق والحجاز ،وتولى ولاية بغداد مرتين (١٨٥٠-١٨٥١) و(١٨٦٢-١٨٧٦) للمزيد ينظر، أيناس عبد الله السعدي، تاريخ العراق الحديث (١٢٥٨-١٩١٨) ط١، دار عدنان ، بغداد ٢٠١٤ ، ص ٣١١.

(٦)إلهام محمود كاظم ، تاريخ البصرة في العهد العثماني ،(١٨٠٣-١٨٦٩)، ط١، الميزان للطباعة ،بغداد، ٢٠١٥،ص ٦٢.

(٧) مدحت باشا : ولد في تشرين الأول سنة ١٨٢٢م في الاستانة ، وتوفي في الطائف في ٨ مايس سنة ١٨٨٣م ويعدّ مدحت باشا من أبرز المصلحين العثمانيين، وقام بعدة نشاطات، كان أولها القضاء على التّمرد في بلغاريا سنة ١٨٥٧م ،وأصبح بعد ذلك واليا برتبة وزير، ومن ثم كلفة السلطان عبد العزيز بولاية بغداد، واستّمر حتى سنة ١٨٧٢م، قام بعدة اصلاحات في العراق أبرزها تطبيق نظام الولايات الصادر ١٨٦٤م بعد ذلك أصبح صدرا أعظم لمدة ثلاثة أشهر، ثم عين وزيرا للعدل، فتحالف مع وزير الحربية والصدر الأعظم وقاموا بعزل السلطان عبد العزيز في (٣٠، مايس ١٨٧٦م) ونصب مكانه أخوه السلطان مراد الخامس، لكنة عزل في (آب ١٨٧٦) بسبب جنونه فحلّ محلة السلطان عبد الحميد في (٢٣، كانون الأول ١٨٧٦) ،وأصبح مدحت باشا الصدر الأعظم (رئيس

الوزراء) وفي شباط ١٨٧٧م نفاه السلطان خارج الدولة إلاّ أنّه استدعيه وقدم للمحكمة بتهمة قتل السلطان عبد العزيز وحكم علية بالإعدام ، لكن تدخل الحكومة البريطانية حول العقوبة إلى السجن مدى الحياة، للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف كمال بك حتاتة و صديق الدملوجي ، مدحت باشا – حياته– ذاكرته –محاكمته ،ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢

(٨)عيد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني (١٥٣٤–١٩١٨) ط١، مطبعة تشريعت ايران ، ٢٠٠٥ ص ٢٨٩.

(٩)ابن الغملاس، ولاة البصرة ومتسلموها، منشورات دار البصري، بغداد، ١٩٦٢،ص ٨١

(١٠)التنظيمات:هي الإصلاحات العثمانية التي حصلت في المدة من(١٨٣٩هـ–١٩٠٨م)، وهي بمنزلة الدستور الذي يسير علية نظام الحكم العثماني ، وقد استندت التنظيمات على مرسومين سلطانيين الأول صدر في سنة ١٨٣٩م، وعرف هذا المرسوم(بخط شريف كالخانة). أماّ الثاني فكان يعرف ب(خط شريف همايون) الذي أصدر سنة ١٨٥٦م، للمزيد من التفاصيل عن التنظيمات ينظر: محمد عصفور سلمان، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩– ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٣٠–٤٢.

(١١)الالتزام : كلمة فارسية تعني الإيالات غير المقسمة إلى تيمارات أو زعامات .أي أنّها لم يطبق عليها الإقطاع العثماني بل إنّ واردات كل سنجق منها تعطي بالالتزام، وكانت واردات تلك الإيالة تذهب إلى خزينة الدولة بعد استقطاع مصاريف الولاة وبقية الموظفين وكانت إيالة البصرة من هذا النوع أي (ساليانه)، عبد العظيم نصار ألمصدر السابق، ص ٥٣.

(١٢)عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ، ١٩٢٠–١٩٣٩،أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الآداب–جامعة بغداد ،٢٠٠٥،ص٢.

(١٣) تقع في الجزء الشمالي الشرقي من البصرة وتحيط بها العمارة من جهة الشمال وايران من جهة الشرق وسوق الشيوخ من جهة الغرب والبصرة والزبير من الجنوب ، يتظر: ج.جلوريمر ، دليل الخليج، القسم الجغرافي ،ج ٦، ترجمة مكتب امير دولة قطر، ص ١٩١١.

(١٤) حميد حمود السعدون، أمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية

(١٥٤٦-١٩١٨) ط١، دار وائل للنشر ،عمان ١٩٩٩، ص ٧٤.

(١٥) وهم مجموعة من الشباب الذين سنحت لهم الفرصة السفر إلى الغرب وأغلبهم من أبناء الأسر البارزة ، ومن موظفي الحكومة ، وكانوا مدركين لتخلف بلادهم وفقرها مقارنة بأوروبا ، وكثير منهم كانوا يعملون سابقا في مكتب الترجمة باللغة الفرنسية، وأبرزهم (نامق كمال) الذي حاول مع زملائه نشر أفكارهم في المجتّمع العثماني فأسسوا في سنة ١٨٦٥م جمعية الشباب العثماني ،للمزيد ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ،ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢،ص ٢٢٧.

(١٦) فردوس عبد الرحمن كريم ،لواء العمارة في العهد العثماني ١٨٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،ابن رشد،جامعة بغداد ،١٩٩٨،ص ٤٨.

(١٧)السنجق: هو مصطلح تركي يعني لواء يطلق على الوحدات الإدارية الأصغر من الأيالة محددة الرقعة وكان على رأس السنجق مير لواء ، ينظر، علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني ، (١٦٣٨-١٧٥٠) دراسة في الأحوال السياسية ،ط١، بغداد ١٩٨٥ ، ١٢٢.

(١٨)القضاء: إنّ هذا المصطلح يستعمل على الوحدات الإدارية التابعة للواء ، وهذا يعني إنّ القضاء لم يكن يستخدم كوحدة إدارية إلا في القرن التاسع عشر ، والتي أطلق على الوحدات الإدارية التي هي أصغر من السنجق ،ينظر: فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية) ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧ص٦٤.

(١٩)الناحية : هو مصطلح تركي تعني طرف منطقة . أماّ دلالتها من الناحية الجغرافية، فأنّها تستخدم للدلالة على مجموعة من القرى والمزارع التابعة للقضاء ، فاضل البيات، ألمصدر نفسه ، ص٦٣.

(٢٠) بصرة ولايتي سالنامة ،سنة (١٣٠٨هـ-١٨٩٠م)دفعة(١) ،ص ٧٤.

(٢١)الشيخ ناصر السعدون: هو ناصر بن راشد بن ثامر السعدون أصبح أمير على المنتفق سنة (١٨٦٦-١٨٧٤)وأصبح واليا على البصرة سنة (١٨٧٥-١٨٧٦)وقد سميت الناصرية نسبة اليه سنة ١٨٦٩م، للمزيد من التفاصيل ينظر،علي ناصر حسين، شيوخ وعشائر لواء المنتفق في الوثائق البريطانية ، دراسة لاحوال عشائر المنتفق منذ أواخر العهد العثماني إلى نهاية عهد الملك فيصل الأول ١٩٣٣، بغداد ٢٠٠٨ ،ص ٧٣.

(٢٢) سليمان فائق، عشائر المنتفق، تقديم عبد الرزاق الحسني ، ط ١،الدار العربية للموسوعات، بيروت ،٢٠٠٣،ص ٦٨.

(٢٣) مصطفى كاظم المدامغة ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة ١١٨٠-١٣٣٠،ط١' منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،١٩٨١، ص٣٧.

(٢٤) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧،ط١، مكتبة مد بولي، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٢١٠.

(٢٥) بصرة ولايتي سالنامة ، سنة (١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) ، دفعة (١)، ص ٧٨.

(٢٦) سليمان فائق ، ألمصدر السابق، ص ٦٧.

(٢٧) بصرة ولايتي سالنامة، سنة(١٣٠٩هـ-١٨٩١م)، دفعة (٢) ص ٩٤.

(٢٨) مصطفى كاظم المدامغة ، ألمصدر السابق، ص ٣٧ .

(٢٩) بصرة ولايتي سالنامة ،سنة(١٣١١هـ-١٨٩٣م)الدفعة(٣) ص١٥٠ .

(٣٠)المتصرف: هو أكبر موظف إداري في اللواء ويعين بأمر سلطانّي (فرمانّ) والمتصرف مسؤول أمامّ الوالي ،جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٢١٢ .

(٣١)عدنان هرير جودة ،ألمصدر السابق ،ص ٩ .

(٣٢) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩- ١٩١٧) ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩١ ، ص٢١٧ .

(٣٣) محمد عصفور سلمان، ألمصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٣٤)حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة،١٩٢٥-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة،١٩٩٧،ص٣ .

(٣٥)القوة الضابطة : وهي قوة أمنية التي كانت تفرض الأمن والنظام في قضاء القرنة وكان هذا الجهاز الامني قبل عام ١٨٦٩ يتألف من قوات غير نظامية تسمى الهايتة او الباشبوزغ، للمزيد ينظر : عدنان هرير جودة ، المصدر السابق ، ص ١٣.

(٣٦) جاسم محمد حسن ،العراق في العهد الحميدي، ١٨٧٦-١٩٠٩،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأداب، جامعة بغداد،١٩٧٥،ص ٢٠٩.

(٣٧) بصرة ولايتي سالنامة، سنة(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة(١)ص٨٧ .

(٣٨)ج.ج، لوريمر، دليل الخليج ،القسم الجغرافي، ترجمة مكتب امير قطر١٩٧٠ ،ج٣، ص ١٠٤٢

(٣٩) بغداد سالنامة ولايتي، سنة (١٢٩٢هـ-١٨٨٤م) دفعة (١) ص ١٠٨.

(٤٠) تشكل المجلس الإداري في قضاء القرنة على غرار مجلس إدارة الولاية ومجلس إدارة السنجق . جميل موسى النجار، ألمصدر السابق ، ص ٢٢٩.

(٤١)مصطفى المدامغة ، ألمصدر السابق، ص ٤٣.

(٤٢) بصرة ولايتي سالنامة، سنة (١٣٠٩هـ-١٨٩١) دفعة(٢)،ص١٥٥.

(٤٣)جاسم محمد حسن ، ألمصدر السابق، ص ٢١٤.

(٤٤) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق ، ص ٢٤٣.

(٤٥)الويركو : وهي الضريبة المفروضة على الأراضي والأبنية وضريبة الدخل وتقدير الضريبة المفروضة على الاملاك والمؤسسات التجارية ، الإنتاجية والذي يقوم بجمعها في قرى القرنة المختارون ، للمزيد ينظر: سعيد عبود السأمرائي ، النظام المالي ،(حضارة العراق) ج ١٢، بغداد، ١٩٨٥،ص ٢٠.

(٤٦)عدنان هرير جودة، ألمصدر السابق ،ص ١١؛ بصرة ولايتي سالنامة (١٣٠٨-١٨٩٠م) دفعة(٢) ص ١٧٨.

(٤٧) لجنة التفريق : هي لجنة مكونة من الأعضاء الدائمين في مركز القضاء والذي يترأسها القائم مقام ، ينظر جميل موسى النجار، ألمصدر السابق ، ص ٢٤٤.

(٤٨) جميل موسى النجار ، ألمصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٤٩) بغداد سالنامة ولايتي، سنة ،(١٢٩٢هـ-١٨٨٤م) دفعة(١)ص ١٧٨.

(٥٠) بصرة سالنامة ولايتي سنة ،(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة (١) ص ٧٧.

(٥١)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة ، القاهرة،١٩٦٨،ص٣٦٥.

(٥٢) ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ، ١٩١٤-١٩٢١م دراسة في تاريخ العراق الحديث ، منذ أواخر العهد العثماني ، إلى تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق ، مطبعة الكتاب ،بغداد ، ٢٠٠٩،ص٤٩

(٥٣) بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة(١) ص ٧٨.

(٥٤) ينظر بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة (١) ص٧٨؛ بصرة

سالنامة ولايتي سنة(١٣١٤هـ-١٨٩٦م) دفعة (١) ،ص ١٣٩.

(٥٥) محمد أحمد محمود، احوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة، ١٨٧٢-١٩١٨،رسالة ماجستير غير منشور ،كلية الآداب،جامعة بغداد، ١٩٨٠،ص ٢٧٨.

(٥٦)جميل موسى النجار، ألمصدر السابق؛ عبد القادر باش عيان ، موسوعة البصرة ،ج ٧، ص ١٠٥.

(٥٧)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكتاب العربي للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٦٤.

(٥٨) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٢١٨.

(٥٩)عدنان هرير جودة، ألمصدر السابق ، ص ١١.

(٦٠) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٦١)ج.ج، لوريمر، ألمصدر السابق ،القسم الجغرافي ، ج٣،ص ١٠٤٢ .

(٦٢) بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة(١) ص٧٧، بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣١٤هـ-١٨٩٦م)دفعة(١) ص١٤٠.

(٦٣)عبد الله رمضان الرفاعي، تراث البصرة أنهار البصرة وقراها ومقاطعاتها الزراعية ، ط١، ٢٠١١ ، ص ٩٣.

(٦٤)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ألمصدر السابق، ص ٣٦٣؛فردوس عبد الرحمن ، ألمصدر السابق، ص٤٦.

(٦٥) فردوس عبد الرحمن، ألمصدر نفسه،ص٤٧؛ جميل موسى النجار، ألمصدر السابق،ص٣٤٤.

(٦٦) خليل علي مراد، ألمصدر السابق ، ص ٦٠.

(٦٧)عبدالله رمضان الرفاعي، ألمصدر السابق ،ص ٩٦.

(٦٨)عبد علي بن رحمة الحويزي، ألمصدر السابق ، ص ٢٣٥.

(٦٩)الحويزي ، ألمصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٧٠)عبدالله رمضان الرفاعي، ألمصدر السابق، ص ٩٧.

(٧١)عبد علي بن رحمة الحويزي ، تاريخ الدولة الافراسيابية ، تحقيق سعدون جاسم محمد الحويزي ، ط١، مؤسسة النبراس ٢٠١٣ ،ص ٢٦٩؛ عبدالله رمضان الرفاعي، ألمصدر السابق، ص٩٧.

(٧٢)عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ألمصدر السابق، ص٣٦٦ .

(٧٣)جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٧٤)عدنان هرير جودة، ألمصدر السابق ، ص١٣.

(٧٥)علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق، ألمصدر السابق ، ص ٣٣.

(٧٦) فردوس عبد الرحمن، ألمصدر السابق، ص ٤٨.

(٧٧)جاسم محمد حسن، ألمصدر السابق، ص ٢١٣.

(٧٨)جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٢٣٠.

(٧٩)عبد الزهرة الأمارة ، عشيرة الأمارة وعشائر قضاء المدينة ، ط١، مكتبة الحكمة ، كربلاء ، ٢٠١٢، ص١٤٠.

(٨٠)عبد القادر باش عيان ، تاريخ البصرة الكبير، ج ١٣، ورقة ٥١ .

(٨١)ج.ج، لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ،ترجمة مكتب أمير قطر، ج ٢، ، ص ٦٥٢.

(٨٢)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ البلدان العراقية ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٣٦، ص ١١٧.

(٨٣) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة (١٣٠٩هـ- ١٨٩١م) الدفعة (١)، ص ١٥٣.

(٨٤)عبد القادر باش عيان ، ألمصدر السابق ، ج ١٣، ورقة ، ٥٢.

(٨٥)عبد الله رمضان ، ألمصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٨٦)أسامة إسماعيل عثمان الراشد ، مدينة الدير دراسة في جغرافية الحضر ، مجلة آداب البصرة ، كلية الآداب، جامعة البصرة العدد ٤٧، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

(٨٧) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة (١٣٠٨هـ- ١٨٩٠م) الدفعة (١) ص ١٥٥.

(٨٨) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة(١٣١٤هـ- ١٨٩٥م) الدفعة (١) ص ١٤٠.

(٨٩)عبد القادر باش عيان ، ألمصدر السابق ، ج ١٣،ورقة ٥٦.

(٩٠)عبد علي سلمان عبد الله ، دراسة إنّثروبولوجيه لقرية الشرش ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب– جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٣.

(٩١)ج.ج،دليل الخليج،القسم الجغرافي،ترجمة مكتب أمير قطر، ج١٩٧٠،١، ص ١٢٥.

(٩٢) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة (١٣٠٩هـ–١٨٩١م) الدفعة (١) ص ١٥٥.

(٩٣)عبد الله رمضان ، ألمصدر السابق ، ص٩٤.

(٩٤)خليل علي مراد، ألمصدر السابق، ص ٥٩.

(٩٥)عبد القادر باش عيان ، ألمصدر السابق ، ج١٣، ورقة ٦٠.

(٩٦) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة (١٣٠٩هـ– ١٨٩١م) الدفعة (١) ص ١٥٤.

(٩٧) رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩– ١٩٨١م، دار البصائر ، لبنان ،٢٠١٣، ص ٣٨ .

(٩٨) لمى عبد العزيز مصطفى ، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩–١٩١٨، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب– جامعة الموصل ،٢٠٠٣، ص١٣٣.

(٩٩) بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣٠٨هـ–١٨٩٠م)دفعة(١)،ص ٧٧ .

(١٠٠)عبد العظيم نصار ، ألمصدر السابق ، ص ١٤٨.

(١٠١) رجب بركات ، ألمصدر السابق ، ص ٤٥.

(١٠٢)البرت م منتشافيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ،مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٣ .

(١٠٣)آل نفاوه : هم أسرة عربية تنتّمي إلى عشيرة المياح وقد سكنت القرنة منذ العهد العثماني وقد كانت ولادة الحاج نفاوة في القرنة سنة ١٨٧١ ونشأ فيها وله منزلة اجتّماعية فيها فضلاً عن مركزة التجاري ومن ثم أصبح مدير البلدية القرنة في العهد العثماني وكان له عدة أبناء من بينهم الحاج عبد الوهاب نفاوة.

(١٠٤) بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣١٨هـ–١٩٠٠م) دفعة(١) ص٢٤٠.

(١٠٥) من الشائع محليا إنّ القرنة هي موقع جنة عدن ، وهذا بطبيعة الحال غير وارد لأن تكوين هذا الجزء من أرض بابل السفلى يختلف عما كان علية في الأزمنة القديمة اختلافا حقيقيا٠ عامر حسك، اهوار جنوب العراق ، بغداد، ١٩٧٩، ص٥١.

(١٠٦)المحاسب: هو مدير المال في اللواء ومسؤول عن ماليه اللواء أمام الدفتر دار، وهو

نفسه خاضع لسلطات المتصرف وإشرافه ، ويرشح عن طريق نظارة المالية (وزارة المالية) في الحكومة المركزية لذلك يعدّ من كبار موظفي اللواء وعضو دائم في مجلس إدارة اللواء ، للمزيد، ينظر: صالح محمد العابد، النظام الإداري ، حضارة العراق؛ ج ١٠ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٧.

(١٠٧) جاسم محمد حسن، ألمصدر السابق، ص٢١٥.

(١٠٨)غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٩٨٩،ص ٥٨.

(١٠٩) بغداد سالنامة ولايتي سنة(١٢٩٢هـ-١٨٨٤م)، الدفعة(١) ص ١٠٨.

(١١٠) بثينه عباس ، نظم الحكم ولإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية لأساسية ، العدد ٧١، لسنة ٢٠١١؛ غانم محمد علي ، ألمصدر السابق ، ص ١٤٠.

(١١١) جميل موسى النجار، ألمصدر السبق، ص ٣٥٦.

(١١٢)غانم محمد علي، ألمصدر السابق، ص١٤٣.

(١١٣) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق ، ص ٣٥٨.

(١١٤)الكودة: وهي الضريبة التي تخص الأغنام والمواشي، وهذه ضريبة معروفة منذ القدم إذ كانت تفرض على الأغنام والأبقار والإبل ،وتأخذ هذه الضريبة بالقوة والقسوة لذ سميت بالكودة أي أنّها توخذ قسرا من العشائر ، عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج ٧ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ص ٢٧٩.

(١١٥) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب- جامعة بغداد ، ١٩٨٩، ص٧١.

(١١٦)غانم محمد علي ، ألمصدر السابق ، ص ١٤١.

(١١٧)ألمصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١١٨) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق ،ص٣٣٤.

(١١٩) بغداد سالنامة ولايتي ،سنة(١٢٩٢هـ-١٨٨٤م) الدفعة(١) ص ١٠٩.

(١٢٠) بغداد ولايتي سالنامة ، سنة (١٢٩٩هـ-١٨٨٤م) الدفعة (٣)ص١٥٥.

(١٢١) صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري ،تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،ابن رشد،جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص١٥.

(١٢٢) نوزاد عباس أحمد الهموندي،النظام القضائي في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٩١٧،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ والتراث العالمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٦٣.

(١٢٣)؛صلاح عبد الهادي ، ألمصدر السابق ، ص ٢٣.

(١٢٤)سليمان فيضي: هو سليمان بن الحاج داود المشهداني ، ولقب بالفيضي نسبة إلى المشير أحمد فيضي باشا وذلك للتّميز بينة وبين أحد الطلاب في المدرسة الإعدادية العسكرية ، وكان لفيضي نشاط سياسي كبير، كما أنّه تأثر بثورة الاتحاديين (١٩٠٨) لذلك مثل العراق عن مدينة البصرة في مجلس المبعوثان في سنة ١٩١٤م ،فانتقد إجراءات المحاكم ومنها استخدام اللغة التركية في المحاكم فقال(إنّ المحاكمات ماتزال تجري في العراق باللغة التركية وليس بين أهل العراق وأحد من مائة يفهم اللغة) للمزيد ينظر: خوله طالب لفتة،سليمان فيضي ودورة السياسي والثقافي والاجتّماعي في العراق(١٨٨٥-١٩٥١)، مطبعة الأديب البغدادي ، ٢٠٠٣، ص٧٥ .

(١٢٥) نوزاد عباس أحمد الهموندي ، ألمصدر السابق ، ص ٦٠.

(١٢٦)حمود حمادي الساعدي ، دراسات عن عشائر العراق ، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٨،ص ٥ص٨

(١٢٧) مقابلة شخصية مع بندر جاسم السعد بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠١٦.

(١٢٨) كاظم وهيم الخفاجي، تاريخ مدينة المدينة، ط ١،مطبعة حداد، البصرة، ٢٠٠١ص ٨٢.

(١٢٩) مقابلة شخصية مع الأستاذ معن عبد الوهاب نفاوه بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠١٦.

(١٣٠)هو الشيخ محمد حسين بن يونس بن أحمد المظفر، ولد في الشرش ،وسافر إلى النجف من أجل الالتحاق بحوزتها و درس علومه الفقيهة والأدبية فيها، وتخرج على يد

أعلامها، ولما اتّم دروسه رجع إلى القرنة، ينظر، نزار المنصوري، النصرة لشيعة البصرة، ط ٢، مكتبة مدبولي ،القاهرة ،٢٠٠٤، ص ٤٨٥.

(١٣١)الزوراء، العدد١٢١٣،جمادي الآخرة، ١٣٠٢ا نيسان ، ١٨٨٥.

(١٣٢) نوزاد عباس أحمد ، ألمصدر السابق، ص ٦٢.

(١٣٣)المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط ، ط ٢، بيروت ، ١٩٧١، ص ٥١.

(١٣٤)علي ظريف الأعظمي ،مختصر تاريخ بغداد ،مطبعة الفرات، بغداد ،ص ٢٤١-٢٤٩

(١٣٥) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص٣٠٩.

(١٣٦) ماريا حسن مغتاض التّميمي ، التجنيد في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

(١٣٧) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة(١٣٠٨هـ-١٨٩٠م) دفعة (١) ص ٧٨.

(١٣٨) جميل موسى النجار ، ألمصدر السابق، ص ٣١١.

(١٣٩) ماريا حسن التّميمي، ألمصدر السابق، ص ٣٩.

(١٤٠) بصرة سالنامة ولايتي، سنة (١٣١١هـ-١٨٩٣م) دفعة(١) ص ٩٣.

(١٤١) بغداد ولايتي سالنامة ، (١٢٩٩هـ-١٨٨١م) دفعة (٣) ص ١١٥.

(١٤٢)ج.ج، لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج٥ ، ترجمة مكتب أمير قطر،١٩٧٠،ص ١٩١١.

(١٤٣) استبدلت تسمية الجندرمة ب(الضابطة) في سنة ١٩٠٦ م ، عدنان هرير، ألمصدر السابق ص ١٤ .

(١٤٤)ج. ج، لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٦، ترجمة مكتب أمير قطر ، ص ٣٤١٣.

(١٤٥)عدنان هرير جودة، ألمصدر السابق، ص ١٣.

(١٤٦)ج. ج، لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي ، ج٣، ترجمة مكتب أمير قطر، ١٩٧٠، ص ١٠٤٥.

(١٤٧)ج . ج، لوريمر، ألمصدر نفسه، ص ١٠٤٧.

(١٤٨) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة(١٣١٤-١٨٩٥)دفعة(١)ص١٩١ .

(١٤٩)علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ، ألمصدر السابق ،ص ٥٩ .

(١٥٠) بصرة سالنامة ولايتي، سنة(١٣٢٠-١٩٠٢) دفعة(٥) ص ١٧٨.

(١٥١) زوراء العد ٣٦٣ (٣ جمادي الأول ١٢٩٠\٢٨ حزيران ١٨٧٣) .

(١٥٢) زوراء ، العدد ١٦٢ ،(٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨\١٦ تّموز ١٨٧١).

(١٥٣) سمير عباس ريكان العبودي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتّماعية في قلعة صالح ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية – جامعة المستنصرية،٢٠١١،ص ٤٤ .

(١٥٤)ج.ج، لوريمر ، ألمصدر السابق ، القسم الجغرافي ج٣ ، ١٠٤٧ .

(١٥٥)سيار كوكب الجميل،تكوين العرب الحديث،دار الشروق، عمان ،١٩٩٧،ص٣٩٦.

(١٥٦) جميل موسى النجار، ألمصدر السابق، ص ٤٠٨.

(١٥٧)الطابو: نظام التصرف بالأرض أو جعل الحكومة العثمانية، تخول بموجبه التصرف بالأراضي العائدة رقبتها للخزينة العامة بعد وضعها بالمزايدة العلنية، وتفوض من تؤول إليه قطعة من الأرض الأميرية حق الانتفاع بها بعد دفع البدل ، ويبقى الملك للحكومة ، ويرث الأبناء حق الانتفاع عن ابائهم، وإذا أهمل أصلاح الأرض أربع سنوات تعطى لغيره أماّ سندات الطابو فقد دعت الحاجة لإعطاء الاهلين وثائق خاصة من أجل طمأنتهم على أموالهم غير المنقولة ، وكانت هذه الوثائق تسمى سابقا بالحجج الشرعية ، فلما صدرت قوانين الأرض سميت الوثائق (سندات الطابو)، للمزيد ينظر، : سيار كوكب الجميل ، ألمصدر السابق ، ٣٩٧ .

(١٥٨) بصرة سالنامة ولايتي ،سنة(١٣١٤-١٨٩٥) دفعة (١) ص ١٨٧.

(١٥٩)الزوراء ، العدد ١٩١(١٤ شعبان ١٢٨٨\تشرين الثاني ١٨٧١).

(١٦٠)عمر إبراهيم محمد الشلال ، التطورات الاقتصادية والاجتّماعية في العراق (١٨٦٩-١٩١٤)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد،٢٠٠٨،ص١٧٥.

(١٦١)علي حمزة سلمان ، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥، دراسة تاريخية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب-جامعة بغداد ١٩٩٠ ص ٩.

(١٦٢)ج،ج، لوريمر دليل الخليج ، القسم التاريخي الجزء الأول ترجمة مكتب أمير قطر ، ص ٣٧٧ .

(١٦٣) بصرة السالنامة ولايتي، سنة(١٣٠٩هـ-١٨٩١م) دفعة (٢) ص ٩٧ .

(١٦٤)ج .ج ، لوريمر ، دليل الخليج، القسم التاريخي ، ج٦ ، ترجمة مكتب أمير قطر ، ص ٣٣٠٠ .

(١٦٥) لمى عبد العزيز، ألمصدر السابق، ص١٨٤ .

(١٦٦) بصرة سالنامة ولايتي ،سنة(١٣٠٩-١٨٩١) دفعة (٢) ص ٩٧ .

(١٦٧)عمر إبراهيم الشلال ، ألمصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(١٦٨)عمر إبراهيم الشلال ، ألمصدر السابق ص ١٧٨ .

(١٦٩) بصرة سالنامة ولايتي ، سنة (١٣٠٩-هـ١٨٩١م) دفعة (٢) ص ٩٧ .

(١٧٠)لمى عبد العزيز ، ألمصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(١٧١)عمر إبراهيم شلال ، ألمصدر السابق ص ١٨٠ .

قائمة المصادر:

السالنامات

١. بصرة ولايتي سالنامة ،سنة (١٣٠٨هـ-١٨٩٠م)دفعة(١).
٢. بصرة ولايتي سالنامة، سنة(١٣٠٩هـ-١٨٩١م)، دفعة (٢).
٣. بصرة ولايتي سالنامة ،سنة(١٣١١هـ-١٨٩٣م)الدفعة(٣).

الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. جاسم محمد حسن ،العراق في العهد الحميدي، ١٨٧٦-١٩٠٩،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٧٥ .
٢. حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة،١٩٢٥-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة،.١٩٩٧
٣. خليل علي مراد ، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ، ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، .١٩٧٥
٤. سمير عباس ريكان العبودي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتّماعية في قلعة صالح ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية – جامعة المستنصرية،.٢٠١١
٥. صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري ،تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،ابن رشد،جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
٦. عبد علي سلمان عبد الله ، دراسة إنّثروبولوجية لقرية الشرش ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب- جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .
٧. عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الإداري في العراق ، ١٩٢٠-١٩٣٩،أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية ال ّغانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الموصل ، .١٩٨٩
٨. علي حمزة سلمان ، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥، دراسة تاريخية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب-جامعة بغداد .١٩٩٠
٩. عمر إبراهيم محمد الشلال ، التطورات الاقتصادية والاجتّماعية في العراق (١٨٦٩-

١٩١٤)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد،.٢٠٠٨
١٠. فردوس عبد الرحمن كريم ،لواء العمارة في العهد العثماني ١٨٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،ابن رشد،جامعة بغداد ،.١٩٩٨
١١. لمى عبد العزيز مصطفى ، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الموصل ،.٢٠٠٣
١٢. ماريا حسن مغتاض التّميمي ، التجنيد في العراق ١٨٦٩- ١٩٣٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص .٢٧
١٣. محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية وعلاقتها بالحكومة، ١٨٧٢-١٩١٨،رسالة ماجستير غير منشور ،كلية الآداب،جامعة بغداد، ١٩٨٠.
١٤. محمد عصفور سلمان ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩- ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، .٢٠٠٥
١٥. ---------- ، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب- جامعة بغداد ، .١٩٨٩
١٦. نوزاد عباس أحمد الهموندي ،النظام القضائي في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٩١٧،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ والتراث العالمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٣.

الكتب العربية والمعربة:

١. ابن الغملاس، ولاة البصرة ومتسلموها، منشورات دار البصري، بغداد، .١٩٦٢
٢. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ،ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٢ .
٣. ألبرت م منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ،مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٨.
٤. المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط ، ط ٢، بيروت ، ١٩٧١.
٥. إلهام محمود كاظم ، تاريخ البصرة في العهد العثماني ،(١٨٠٣-١٨٦٩)، ط١، الميزان للطباعة ، بغداد، .٢٠١٥

٦. إيناس عبد الله السعدي ، تاريخ العراق الحديث (١٢٥٨-١٩١٨) ط١، دار عدنان ، بغداد ٢٠١٤ .
٧. ج،ج، لوريمر دليل الخليج ، القسم التاريخي الجزء الأول ترجمة مكتب أمير قطر.
٨. ---------- ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٦، ترجمة مكتب أمير قطر.
٩.----------، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ،ترجمة مكتب أمير قطر، ج١،١٩٧٠.
١٠.----------، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ،ترجمة مكتب أمير قطر، ج ٢.
١١.----------، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٣ ، ترجمة مكتب أمير قطر، ١٩٧٠
١٢.----------، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج٥ ، ترجمة مكتب أمير قطر،.١٩٧٠
١٣. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧،ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، .١٩٩١
١٤. حمود حمادي الساعدي ، دراسات عن عشائر العراق ، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٨
١٥. حميد حمود السعدون، أمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الاقليمية (١٥٤٦-١٩١٨) ط١، دار وائل للنشر ،عمان .١٩٩٩
١٦. خوله طالب لفتة ، سليمان فيضي ودورة السياسي والثقافي والاجتّماعي في العراق(١٨٨٥-١٩٥١)، مطبعة الأديب البغدادي ، .٢٠٠٣
١٧. رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩- ١٩٨١م، دار البصائر ، لبنان ،.٢٠١٣
١٨. سعيد عبود السامرائي ، النظام المالي ،(حضارة العراق) ج ١٢، بغداد، .١٩٨٥
١٩سليمان فائق، عشائر المنتفق، تقديم عبد الرزاق الحسني ، ط ١،الدار العربية للموسوعات، بيروت ،.٢٠٠٣
٢٠. سيار كوكب الجميل ،تكوين العرب الحديث، دار الشروق ، عمان ،.١٩٩٧
٢١. صالح محمد العابد ، النظام الإداري ، حضارة العراق؛ ج ١٠ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٥ .
٢٢. عامر حسك، اهوار جنوب العراق ، بغداد، .١٩٧٩
٢٣. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج ٧ ، الدار العربية للموسوعات ،

بيروت.
٢٤. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ البلدان العراقية ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٣٦.
٢٥. عبد الزهرة الأمارة ، عشيرة الأمارة وعشائر قضاء المدينة ، ط١، مكتبة الحكمة ، كربلاء ، ٢٠١٢.
٢٦. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب العربي للطباعة ، القاهرة،١٩٦٨.
٢٧. عبد علي بن رحمة الحويزي ، تاريخ الدولة الافراسيابية ، تحقيق سعدون جاسم محمد الحويزي ، ط١، مؤسسة النبراس ٢٠١٣ .
٢٨. عبد الله رمضان الرفاعي، تراث البصرة أنهار البصرة وقراها ومقاطعاتها الزراعية ، ط١، ٢٠١١ .
٢٩. عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني (١٥٣٤-١٩١٨) ط١، مطبعتشريعت ايران ٢٠٠٥ .
٣٠. علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني ، (١٦٣٨-١٧٥٠) دراسة في الاحوال السياسية ، ط١، بغداد ١٩٨٥.
٣١. علي ظريف الأعظمي ،مختصر تاريخ بغداد ،مطبعة الفرات، بغداد .
٣٢. علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ، ١٩١٤-١٩٢١م دراسة في تاريخ العراق الحديث ، منذ أواخر العهد العثماني ، إلى تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٩.
٣٣.---------- ، شيوخ وعشائر لواء المنتفق في الوثائق البريطانية ، دراسة الأحوال عشائر المنتفق منذ أواخر العهد العثماني إلى نهاية عهد الملك فيصل الأول ١٩٣٣، بغداد، ٢٠٠٨
٣٤. فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
٣٥. كاظم وهيم الخفاجي، تاريخ مدينة المدينة، ط ١،مطبعة حداد، البصرة، ٢٠٠١.
٣٦مصطفى بركات،الألقاب والوظائف العثمانية،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، ٢٠٠٠.
٣٧. مصطفى كاظم المدامغة ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية في البصرة ١١٨٠-١٣٣٠،ط١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي،

.١٩٨١
٣٨. نزار المنصوري ، النصرة لشيعة البصرة ، ط ٢، مكتبة مدبولي ،القاهرة ،.٢٠٠٤
٣٩. يوسف كمال بك حتاتة وصديق الدملوجي، مدحت باشا– حياته– ذاكرته –محاكمته، ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢.

البحوث والمقالات:

١. أسامة إسماعيل عثمان الراشد ، مدينة الدير دراسة في جغرافية الحضر ، مجلة آداب البصرة ، كلية الأداب، جامعة البصرة العدد ٤٧، ٢٠٠٨.
٢. بثينه عباس، نظم الحكم ولإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية لأساسية ، العدد ٧١، لسنة ٢٠١١ .
٣. طارق نافع الحمداني ، انتفاضات القبائل العربية على الحكم العثماني في منطقة الجزائر، خلال القرن السادس عشر ،مجلة المعلم الجديد، بغداد ،المجلد،٤٦، ج ٣،كانون الأول ١٩٨٩.

الصحف:

١. زوراء ، العدد ١٦٢ ،(٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨\١٦ تّموز ١٨٧١).
٢. زوراء ، العدد ١٩١(١٤ شعبان ١٢٨٨\اتشرين الثاني ١٨٧١).
٣. زوراء العد ٣٦٣ (٣ جمادي الأول ١٢٩٠\٢٨ حزيران ١٨٧٣) .
٤. زوراء، العدد١٢١٣،جمادي الآخرة، ١٣٠٢\١ نيسان ، ١٨٨٥.

المقابلات الشخصية:

١. مقابلة شخصية مع الأستاذ بندر جاسم السعد بتاريخ ٢٨/ ١١/٢٠١٦ ٢
٢. مقابلة شخصية مع الأستاذ معن عبد الوهاب نفاوه بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠١٦.